الأسرة والمجتمع

للدكتور علي عبد الواحد وافي

أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول

للأستاذ الكبير عباس محمود العقاد من سعة الاطلاع ، ورجاحة الفكر . والتمكن من ناصية البيان ، ما يتيح له علاج أي موضوع من موضوعات الآداب والعلوم علاج الإخصائي الأريب ، ويسمو ببحوثه في نباهة الشأن ، وألمعية التحقيق إلى منزلة منقطعة النظير . وقد تجلت خصائصه هذه جميعاً في مقاله القيم بعدد الرسالة السابق عن كتابي « الأسرة والمجتمع » الذي ظهر أخيراً في مؤلفات « الجمعية الفلسفية المصرية » .

غير أني — إذ أبدي كبير إعجابي بكلمته الممتعة عن هذا الكتاب ، وأقدم إليه جزيل الشكر لما وجهه إلى الكتاب وصاحبه من عبارات الإطراء والمديح ، وبذله في دراسة مسائله من عناية مشكورة ، ولما أبداه بصدده من ملاحظات قيمة تنم على دقة التأمل وعمق التفكير — أرى من الخير أن ألقي نظرة على بعض ما ورد في ملاحظاته من أمور تحتاج إلى مزيد من التوضيح .

فمن ذلك ما ذكره الأستاذ بصدد تماسك أجزاء الكتاب ، وذلك إذ يقول : « ويظهر أن الكتاب قد ألف في أوقات متفرقة . أو كتب بعض فصوله بمعزل عن البعض الآخر ، فتكررت فيه العبارات بمعنى واحد ، وورد فيه بعض الأسماء بألقاب مختلفة . ولكنه على هذا مطرد السياق ، متتابع الفصول ، يتم اللاحق منه ما سبقه من الأجزاء ، وينتقل فيه القارىء من تمهيد إلى مقدمة إلى نتيجة بغير انقطاع » .

ولا أدري كيف تتوافر هذه الصفات الأخيرة في كتاب ، ثم يُظَنّ مع ذلك أن بعض فصوله قد كتبت بمعزل عن بعضها الآخر ، أو أنه قد ألف في أوقات متفرقة ؟ ! أما تكرار بعض العبارات في مواطن مختلفة من هذا الكتاب ، فقد تعمدته تعمداً ، ورأيت أن تماسك أجزاء المؤلف لا يستقيم بدونه . وذلك أني قد عمدت إلى هذا التكرار في موضعين يظهر في كليهما القصد وشدة المحافظة على ربط الأقسام بعضها ببعض .

أحدهما أني قد ذكرت في المقدمة الحقائق الأساسية ، أو « الفكرة La thèse » التي سأعنى باستخلاصها من بحثي لظواهر الأسرة . ثم كررت في الخاتمة هذه الحقائق نفسها ، أو هذه « الفكرة » ، بعباراتها المذكورة في المقدمة بعد أن كشفت لي دراستي للموضوع عن صحتها ، ومهدت لي سبيل استخلاصها . وهذا هو أقصى ما يمكن أن تصل إليه المحافظة على إطراد السياق وربط أجزاء الموضوع بعضها ببعض ، ويصل إليه الحرص على اتفاق نتيجة الدليل مع نفس القضية التي جعلت موضوعاً للاستدلال . وقد كان لي في منهج علماء الرياضة أسوة حسنة في هذا السبيل . فقد جرت عادة الرياضيين في علاجهم لنظرياتهم أن يعرضوا أولا نص النظرية التي يريدون دراستها ، ثم يأخذون في الاستدلال على صحتها ، حتى يصلوا إلى نتيجة تتفق في عباراتها اتفاقاً تاماً مع نفس هذا النص .

والموضوع الثاني الذي تعمدت فيه التكرار لشدة المحافظة على ربط أجزاء الكتاب بعضها ببعض يلاحظه القارىء في عرض طائفة من النظريات التي قال بها علماء الاجتماع . وذلك أن بعض هذه النظريات تشتمل على حقيقتين أو على حقائق كثيرة يرتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً ، ولكنها تتصل بموضوعات عرضت لها في عدة فصول من الكتاب ؛ فاضطررت حيال كل نظرية من هذا النوع إلى تكرارها كاملة في فصلين أو أكثر مع عنايتي في كل فصل بالناحية التي تهم موضوعه منها . وذلك كنظرية « مالك لينان » التي يذهب فيها إلى أن نظام قتل الأولاد في الأمم البدائية قد أدى إلى تحريم التزاوج بين الأقرباء وإلى اصطناع طريقة السبي في الزواج . فلما كان موضوع المحارم قد عرضت له في القسم الأول من الفصل الثاني وموضوع السبي قد عرضت له في القسم الثالث من هذا الفصل ، وكانت نظرية « مالك لينان » تتصل بكلا القسمين ، وتتوقف عناصرها بعضها على بعض ، اضطررت إلى تكرارها فيهما ، مع اقتصاري في كل قسم على مناقشتها من الناحية التي تهم موضوعه .

وأما ورود بعض الأسماء في كتابي بألقاب مختلفة ، فلا أرى

فى ذلك موضعاً للمؤاخذة متى كانت هذه الألقاب صحيحة ، كما لأرى فيه دليلا على ماظهر للأستاذ العقاد . فقد ذكرت «فريزر» مرة بلقب العلامة ، ومرة بقلب العلامة الانكليزى ، ومرة بلقب الأستاذ ، وجميع هذه الألقاب صحيحة لأن فريزر أستاذ علامة انجليزى . وفعلت مثل ذلك بصدد مرجان ووستر مارك وباخوفين ودور كايم وماك لينان ... وغيرهم ممن ورد ذكرهم فى عدة مواطن من الكتاب . وقد يكون بعض الألقاب مقصوداً استعماله بالذات فى موطن ما لغرض يدل عليه سياق الحديث ، وقد يكون غير مقصود . ولكن أمراً عادياً كهذا لا يدل على أى حال ، على أن الكتاب قد ألف فى أوقات متفرقة أو كتب بعض فصوله بمعزل عن البعض الآخر ، كما يذهب إلى ذلك الأستاذ العقاد . وإن الواحد منا ليكتب خطاباً إلى صديق فيتحدث فيه عن شخص ثالث مرة بلقب الصديق ، وأخرى بلقب الأخ ، وثالثة بلقب الأستاذ ، ورابعة بلقب الدكتور ... ، بدون أن يكون فى ذلك دليل على أن الخطاب قد كتبت بعض أجزائه بمعزل عن البعض الآخر . وأكبر الظن أن الأستاذ العقاد نفسه لو كان قد ذكر اسمى فى مقاله أكثر من مرة لتعددت ألقابى لديه عن قصد وعن غير قصد .

* * *

ومن ذلك أيضاً ما ذكره الأستاذ بصدد خلاصة الكتاب إذ يقول : « وخلاصة الكتاب كله أن الأسرة نظام اجتماعى لا طبيعى ، كما جاء فى الفصل الثالث ... »

وحقيقة الأمر أن خلاصة الكتاب ، كما بينت ذلك بصراحة فى مقدمته وفى فصله الأخير ، تشتمل على ثلاث حقائق : إحداها الحقيقة التى أشار إليها الأستاذ العقاد ؛ وثانيتها « أن نظم الأسرة ليست من صنع الأفراد ، ولا هى خاضعة فى تطورها لما يريده لها القادة والشرعون . وإنما تنبعث من تلقاء نفسها عن العقل الجمعى واتجاهاته ، وتخلقها طبيعة الاجتماع وظروف الحياة ، وتتطور وفق نواميس عمرانية ثابتة ، وأن القادة والشرعين ليسوا فى هذه الناحية وغيرها إلا مسجلين لاتجاهات مجتمعاتهم ومترجمين عن رغباتها وماهيئت له . فإن انحرفوا فى تشريعهم عن هذا السبيل كان نصيبهم الإخفاق المبين » ؛ — وثالثة هذه الحقائق « أن نظام الأسرة فى أمة ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمعتقدات هذه الأمة وتقاليدها وتاريخها وعرفها الخلقى وما تسير عليه من نظم فى شؤون السياسة والاقتصاد والتربية والقضاء ، وما تمتاز به شخصيتها الجمعية ، ويكتنفها من ظروف فى شتى فروع الحياة ، وأنه فى طريق تطوره يسير منسجماً مع هذه الأمور . فشأنه معها شأن جهاز مع بقية أجهزة الجسم الحى . يسير فى أداء وظائفه ومناهج تطوره على طريق ينسجم مع طريق الأجهزة الأخرى ؛ ولا يستقيم أمره وأمر الجسم الذى يحل فيه إلا إذا سار على هذا السبيل . فإن لم يراع القادة والمشرعون هذه الحقيقة فى علاج النظام العائلى جاء إصلاحهم عنصراً غريباً فى حياة الأمة ، تتجرعه الجماعة تجرعاً ولا تكاد تسيغه ، وتتضافر نظمها الأخرى على مطاردته ودفعه ، ولا تنفك تطارده وتدفعه حتى تجهز عليه ، فيصبح أثراً بعد عين ، كجرثومة ضعيفة تنفذ إلى جسم منيع » .

ولا تقل الحقيقتان الأخيرتان أهمية فى نظرى عن الحقيقة الأولى ، بل إنهما لتزيدان عنها أهمية من الناحيتين العملية والإصلاحية كما أننى لم أعن بواحدة منها أكثر من عنايتى بما عداها . ولايظهر فى الكتاب أى أثر لترجيح بعضها على بعض .

* * *

ومن ذلك أيضاً أننى ذكرت فى الفصل الأخير من الكتاب لتأييد الحقيقة الأولى المشار إليها فيما سبق ، اثنى عشر دليلا متماسكة مترابطة يشد بعضها بعضاً ، وتقضى فى مجموعها على كل منفذ يتسرب منه الشك إلى هذه الحقيقة . وقد استخلصت هذه الأدلة استخلاصاً من دراستى لموضوع الأسرة ، وذكرتها تحت أرقام مسلسلة ، ولكن الأستاذ العقاد قد اقتصر على نقل فقرة واحدة من الدليل الأول وحده ، وذكر هذه الفقرة فى صورة يتبادر منها إلى ذهن القارئ أن هذا هو كل ما اعتمدت عليه . ثم ناقشها ورأى أنها لا تنهض حجة على تأييد النظرية التى أريد تأييدها ، وبنى على ذلك معظم ما ذكره فى مقاله .

وغنى عن البيان أن بنياناً يقوم على اثنتى عشرة دعامة يأخذ بعضها بحجز بعض ، ويشد بعضها بعضاً ، يبدو ضعيفاً واهياً إذا لم يبق من دعائمه هذه إلا جزء من دعامة واحدة ، ولا يحتاج هدمه فى هذه الحالة إلى كبير عناء ؛ وإن حكماً بناه القاضى على